بناء مؤشر حوكمة الشركات (AICGI) لقطاع التأمين: دراسة حالة الجزائر

construction a corporate governance index (AICGI) for an insurance sector: case of Algeria

سميحة بوحفص[1]

[1] جامعة عباس لغرور –خنشلة (الجزائر)، bouhafs.samiha@univ-khenchela.dz

تاريخ الارسال: 2024/10/01 **تاريخ القبول:** 2024/11/25 **تاريخ النشر:** 2024/12/31

ملخص:

هدفت هذه الورقة البحثية إلى محاولة وضع مؤشر لحوكمة الشركات في قطاع التأمين في الجزائر، إذ أن الحوكمة تتطلب وجود مقاييس تحدد مدى الإلتزام بها، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم إعتماد كل من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.

توصلت الباحثة إلى بناء مؤشر عام للحوكمة تم تقسيمه إلى خمس مؤشرات فرعية تضم 33 متغيرا، بحيث بلغ متوسط قيمة المؤشر 68,99% *(AICGI)* أي ما يفوق ثلثي قيمته القصوى، إذ أظهرت نتائج المؤشرات الفرعية أن الحوكمة كانت الأضعف من ناحية عناصر الإفصاح بمتوسط قدره 63,41%، في حين كانت الأعلى من ناحية عناصر حماية حقوق المساهمين بمتوسط قدره 76,09%، أما فيما يتعلق بالشركات فقد تحصلت كل من شركتي *CAAT* و *ALLIANCE* على درجة حوكمة جيدة بمتوسط قدره 81,82*%*.

كلمات مفتاحية: مجلس الإدارة، هيكل الملكية، حقوق المساهمين، إفصاح، مؤشر حوكمة شركات التأمين الجزائرية.

تصنيفات JEL : G22, G34, G19.

Abstract :

This research paper aimed to develop a corporate governance index for insurance sector in Algeria, as corporate governance requires benchmarks that determine the extent to which they are committed. To meet the objectives of this study, the descriptive approach as well as the analytical approach have been utilized.

The researcher has built a general index of governance in the insurance sector that has been divided into five sub-indices with 33 variables. Average index value (AICCI) was 68, 99%, more than two-thirds of its maximum value. Moreover, the sub-indices results showed that governance score was the weakest in terms of disclosure elements with an average of 63.41%, while it was the highest in terms of shareholder equity protection elements with an average of 76.09%. At the institutional level, both CAAT and ALIANCE companies received a good governance score with an average of 81.82%.

Keywords: board of directors, ownership structure, shareholders' equity, disclosure, Algerian Insurance Corporate Governance Index (AICGI).

JEL Classification Cods: .G22, G34, G19.

المؤلف المرسل: بوحفص سميحة، **الإيميل:** bouhafs.samiha@univ-khenchela.dz

المقدمة:

ارتبط مصطلح حوكمة الشركات بالحكم الراشد، الذي يضمن الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة للشركات والحفاظ على مصالح الأطراف المعنية، من خلال العمل على محاربة الفساد بكل أنواعه، وتجنب المخاطر المحتمل حدوثها، إذ تعد الفضائح المالية التي إرتبطت بالشركات العالمية مثل: شركة Enron سنة 2001، شركة Tyco International التي لحقت بها أزمة مالية سنة 1996 لتتكرر نفس الازمة سنة 2002، شركة WorldCom سنة 2002، شركة HealthSouth سنة 2003 وغيرها من الشركات، هي المحرك الأساسي للعمل على الحد من هذه الأزمات، لذا سعت العديد من الدول إلى العمل الجاد لوضع مجموعة من القواعد والإجراءات التي تحكمها مجموعة من القوانين بغرض الإمتثال لها، كي لا يكون هناك أي تجاوزات من شأنها الإضرار بمصالح أصحاب الشركة والقائمين عليها.

أبرز ما صدر في إطار تقنين ممارسات حوكمة الشركات، المدونة الصادرة سنة 1998 عن مجلس التقارير المالية FRC التي تعد كأول مدونة خاصة بحوكمة الشركات في المملكة المتحدة والتي استمر العمل بها إلى غاية يومنا هذا، مع القيام بتحيينها كي تتماشى مع مستجدات السوق، وكان آخر تحيين لها سنة 2024، في حين أن قانون Sarbanes-oxley (SOX) الذي أصدره الكونجرس الأمريكي في 30 جويلية 2002 يعتبر من أكثر القوانين تنظيما في جانب الحوكمة خلال القرن الواحد والعشرون، أما على مستوى الدول العربية تعتبر المملكة العربية السعودية، الكويت ومصر من الدول السباقة في وضع أطر قانونية وتنظيمية، لضبط ممارسات الحوكمة على مستوى شركاتها، ليكون هذا هو الأساس فيما يتعلق بالجانب التنظيمي، ليتم العمل على الاهتمام بالحوكمة كنهج حديث لتنتقل من كونها مرجع اختياري الى اكتساب طابع إلزامية التطبيق.

أما على الصعيد المحلي تعتبر الجزائر من بين الدول التي كانت لها مساعي جدية في تطبيق حوكمة الشركات في بداية القرن الواحد والعشرون، بعد العمل على تأطير عدد من المؤتمرات التي تم فيها حصر النقاش بموضوع الحوكمة، ليكون أهم إصدارتها سنة 2009 الدليل الأول "لميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر"، الذي يعتبر بمثابة خارطة الطريق التي كان من شأنها ضمان تفعيل آليات الحوكمة بما يتماشى والطبيعة القانونية للدولة، بهدف تحسين الأداء المالي للشركات وتنظيم ممارسات الحوكمة من قبل الشركات الاقتصادية الناشطة في السوق الجزائرية، وتوالت بعده المساعي الرامية لتجسيد هذا المفهوم في إطاره القانوني إلا أنها لم تكتمل.

تم إسقاط مفهوم الحوكمة على تنظيم ممارسات عمل العديد من القطاعات ومن بينها قطاع التأمين، الذي لفت انتباه المختصين في الحوكمة بعد الأزمات المالية التي مست كبرى شركات التأمين، على غرار شركة AIG الامريكية للتأمين التي كادت أن تفلس خلال الأزمة المالية 2007-2008، بعد القيام بإبرام عدد كبير من عقود التأمين دون أخذ احتياطاتها اللازمة ليتم تدارك الأمر من خلال تطبيق سلسلة من الإجراءات والخطط التمويلية، لذا فإن التطور الحقيقي لحوكمة الشركات بداية من القرن الواحد والعشرين جعلتها تصبح جزءًا لا يتجزأ من لوائح شركات التأمين.

إشكالية الدراسة

في إطار المساعي الدولية الى وضع مقياس لحوكمة الشركات عملت العديد من المنظمات الدولية الناشطة في مجال الحوكمة إلى وضع مقاييس تخدم بالضرورة توجهات المستثمرين، من أبرز هذه المقاييس نجد "مقاييس الحوكمة الدولية" (GMI) الصادرة سنة 2000 في الولايات المتحدة الامريكية، مقياس Credit Lyonnais للأوراقة المالية في آسيا (CLSA) ، الذي تم من خلاله قياس

حوكمة المؤسسات المدرجة في السوق المالية الآسيوية، بالإضافة إلى مقياس خدمات المساهمين المؤسسين (ISS) الصادر سنة 2002، ومع إجراء الترتيبات اللازمة لتتماشى مع التغيرات التي مست الاقتصاد الدولي إستمر العمل بها إلى غاية يومنا هذا، لتصبح هذه المقاييس بمثابة مرجع أساسي لبناء مؤشرات تخدم بالضرورة الشركات الغير مدرجة أيضا.

من منطلق الاهتمام بموضوع قياس حوكمة الشركات، وهذا ما اتضح جليا من الدراسات التي أعدت من قبل الباحثين والهيئات الدولية من مختلف أنحاء العالم والتي تم الاعتماد عليها في هذا الموضوع ، وبمحاولة ربطه بشركات التأمين وإسقاط الدراسة على البيئة الجزائرية تم طرح الإشكالية التالية:

ماهي المتغيرات الأساسية التي يمكن من خلالها بناء وقياس مؤشر حوكمة شركات التأمين في الجزائر؟

أهداف الدراسة:

تسعى هذا الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- إبراز أهمية حوكمة الشركات في قطاع التأمين، بإعتبارها من المحددات الأساسية للتسيير الأمثل للموارد المتاحة؛
- وضع وتعزيز المتغيرات التفسيرية التي يمكن من خلالها تحديد المفهوم الأساسي لحوكمة الشركات في قطاع التأمين؛
- العمل على بناء مؤشر أساسي لحوكمة شركات التأمين في الجزائر، عن طريق وضع متغيرات مدروسة، من خلال تكييف ماهو معمول به دوليا مع البيئة المهنية والقانونية لقطاع التأمين في الجزائر؛
- تقسيم المؤشر الرئيسي إلى مؤشرات فرعية، لتسهيل عملية قياس مؤشر الحوكمة الخاص بشركات التأمين الناشطة في السوق الجزائري.

منهج الدراسة:

تم الإعتماد في هذه الدراسة على:

- المنهج الوصفي: من خلال إستعراض الأبعاد التفسيرية للحوكمة والعمل على وضع مؤشر حوكمة الشركات في قطاع التأمين؛
- المنهج التحليلي: من خلال تحليل نتائج المؤشرات الفرعية لحوكمة شركات التأمين في الجزائر للخروج بنتيجة نهائية للمؤشر الرئيسي.

1- الأبعاد النظرية للدراسة:

تعتبر حوكمة الشركات كمتغير للدراسة من أكثر المتغيرات التي تحتاج إلى ضبط فيما يخص المفاهيم والابعاد التفسيرية، وهذا ما دفع بالعديد من الباحثين والهيئات المختصة إلى محاولة وضع إطار مفاهيمي لها من خلال تحديد مجموعة من العناصر، والتي يمكن توضيحها فيما يلي:

1-1 نحو تبني متغيرات تفسيرية لحوكمة شركات التأمين:

الترجمة العلمية المعتمدة لمصطلح الحوكمة هي أسلوب ممارسة الإدارة الرشيدة (بدوي و جوادي، 2020، صفحة 104)، بالتالي يمكن القول أن حوكمة الشركات هي مجموعة الآليات المؤسساتية التي تدفع بالمتحكمين في الشركة إلى إتخاذ القرارات التي من شأنها تعظيم قيمتها لتعود بالفائدة على كل ذوي العلاقة، فالحوكمة الجيدة مهمة لزيادة ثقة المستثمرين. (Tornyeva & Wereko, 2012, p. 95)

على الرغم من أن الهدف الأساسي لحوكمة الشركات هو حماية حقوق المساهمين من سوء التسيير، إلا أنها في المؤسسات المالية، وخاصة في قطاع التأمين، لها أهمية كبيرة ليس فقط اتجاه المساهمين، بل في تنظيم العلاقات وضمان الرعاية اللازمة للمؤمن عليهم، الموظفين، الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين. (Njegomir & Tepavac, 2014, p. 83)

في اطار العمل من أجل تحديد أبعاد تفسيرية لحوكمة شركات التأمين، تم الاعتماد على عدد من الدراسات التي كان اهتمامها الأساسي هذا الموضوع، من أبرزهم دراسة (Fekadu, 2015)، (Yensu, Osei, & Atuilik, 2017)، (Maharjan, 2019) ودراسة (Ertuğrul, 2023)، أما فيما يخص إسقاط مفهوم حوكمة الشركات على مؤسسات التأمين الناشطة في السوق الجزائرية فقد تم التطرق لها في دراسات كل من (حميدوش، 2018)، (جقيدل و بن عمارة، 2019)، (سنجاق الدين، 2022) و (بايس و كلاخي، 2023) على سبيل الحصر ولأجل تلخيص الأبعاد التي تضمنتها الدراسات السابق ذكرها، تم إعداد الجدول التالي:

الجدول (01): الأبعاد التفسيرية لحوكمة شركات التأمين من منظور الدراسات السابقة

المؤلف (ين)	السنة	عينة الدراسة	الدولة	الأبعاد التفسيرية لحوكمة شركات التأمين
دراسات أجنبية حول حوكمة شركات التأمين				
Gardachew Worku Fekadu	2015	10 شركات تأمين	اثيوبيا	حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، حجم واستقلالية لجنة التدقيق، تنوع أعضاء مجلس الإدارة، تكرارات إجتماعات مجلس الإدارة.
Joseph Yensu; Yaw Osei; Daniel A Atuilik	2017	5 شركات تأمين	غانا	الإفصاح، حجم مجلس الإدارة، تشكيل مجلس الإدارة، إزدواجية الرئيس التنفيذي.
Rajendra Maharjan	2019	18 شركة تأمين	نيبال	حجم مجلس الإدارة، عدد إجتماعات مجلس الإدارة، إزدواجية الرئيس التنفيذي، لجنة التدقيق.
Ayşegül Ertuğrul	2023	6 شركات تأمين	تركيا	مبادئ حوكمة الشركات التركية تم إقرارها بموجب القانون التجاري رقم 6102، وهي: العدالة، الشفافية، المساءلة والمسؤولية.
دراسات جزائرية حول حوكمة شركات التأمين				
حميدوش حورية	2018	دراسة تحليلية	الجزائر	مجلس الإدارة ومختلف لجانه، التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، الخبير الاكتواري
رشيدة جقيدل؛ نوال بن عمارة	2019	6 شركات تأمين	الجزائر	الآليات الداخلية: مجلس الإدارة، الرقابة الداخلية، إدارة المخاطر
نور الدين سنجاق الدين	2022	13 شركة تأمين وزارة المالية	الجزائر	وضع نظام فعال للحوكمة، دور مجلس الإدارة، دور هيئة الاشراف في الرقابة على المخاطر، متطلبات الإفصاح والشفافية
الأميرة نزيهة بايس؛ لطيفة كلاخي	2023	5شركات تأمين	الجزائر	هيكل الحوكمة، أصحاب المصالح، مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة، التدقيق والرقابة الداخلية، الإفصاح والشفافية

المصدر: من إعداد الباحثة

نلاحظ من خلال الجدول أن أغلب الدراسات الأجنبية كان تركيزها على آليات الحوكمة كأبعاد تفسيرية في للحوكمة في شركات التأمين والتي تمثلت في:

- **مجلس الإدارة:** وذلك عن طريق تحديد حجمه "عدد أعضائه"، تشكيلته "من هم الأعظاء"، التنوع الجنسي "ذكور وإناث"، إستقلاليته "في اتخاذ القرار"، دورية إجتماعاته "أي له دورات تعقد بصفة منتظمة أو لا" وعدد إجتماعاته خلال السنة.
- **لجنة التدقيق:** من خلال تحديد عدد أعضائها وإستقلاليتها في أداء مهامها.
- **إزدواجية الرئيس التنفيذي:** كون أغلب الشركات تقوم بتعيين رئيس تنفيذي ممثل عن الشركاء ورئيس تنفيذي مستقل يعين عن طريق الترقية أو مسابقة.
- **الإفصاح:** أي قيام الشركة بالإعلان عن مركزها المالي ونتائجها المحققة.

في حين أن Ayşegül Ertuğrul قام من خلال دراسته بالتركيز على مبادئ حوكمة الشركات المعمول بها وفق التشريع التركي المتمثلة في: 1) العدالة، 2) الشفافية، 3) المساءلة و4) المسؤولية كأبعاد لحوكمة شركات التأمين للمؤسسات الناشطة في السوق التركية.

تعتمد حوكمة الشركات السليمة على بناء توازن تنظيمي بين الآليات الداخلية والخارجية التي تضمن كفاءة الحوكمة وتساعد في حل المشاكل والصراعات المحتمل حدوثها (Tipurić, Dvorski, & Delić, 2014, p. 236)، وهذا ما تم التركيز عليه في الدراسات التي شملت شركات التأمين في الجزائر فقد تم ربط الأبعاد الخاصة بحوكمة شركات التأمين بآليات الحوكمة، مع إختلاف التقسيم المعتمد لكل دراسة حسب خصوصية توجه كل باحث، ليتم التوصل إلى أن آليات حوكمة الشركات في قطاع التأمين تتمثل في:

1-2-1 وضع إطار فعال للحوكمة: يجب أن تقوم كل شركة أو هيئة مشرفة عن القطاع بوضع إطار حوكمة شركات لتعزيز كفاءة وشفافية الأسواق، شرط ان يكون متماشيا مع القوانين المعمول بها، ويصاغ بطريقة تضمن الإمتثال به مع التحديد الدقيق للمسؤوليات فيما بين مختلف السلطات المختلفة. (عطة، 2021، صفحة 40)

2-2-1 مجلس الإدارة: يتكون من حملة الأسهم وأصحاب المصلحة ومن مهامه الرئيسية اختيار المدراء التنفيذيين والرقابة على أدائهم (سمرود و سحنون، 2021، صفحة 480)، بالنسبة لحوكمة الشركات يعتبر نقطة محورية إذ يعد هو المسؤول عن تصرفات شركات التأمين لذا يجب أن تتم إدارته بحكمة (Najjar, 2012, p. 05)، فهو عبارة عن هيئة تمارس وظيفة الاشراف والرقابة بطريقة مستقلة تضمن مجموعتين من الأعضاء (تنفيذيين ومستقلين) (شنافي، 2015، صفحة 344)، ومن مهامه تكوين لجان متخصصة تتمثل في: (قرونقة و جوادي، 2023، الصفحات 79-80)

- **اللجنة التنفيذية:** بموجب الصلاحيات الممنوحة لها فإن من مهامها تقديم التوصيات اللازمة من أجل ضمان فعالية إتخاذ القرارات على أعلى مستوى، وابداء رأيها حول خطط الاعمال التي تكون خارج نطاق صلاحيات الرئيس التنفيذي.
- **لجنة المكافآت:** تضم أعضاء مجلس الإدارة المستقلين "غير تنفيذيين"، وترتكز وظائفها وواجباتها في تحديد الرواتب، المكافآت والمزايا الخاصة بالإدارة العليا.

- **لجنة التعيينات:** لضمان الشفافية في عمليات التعيين والتوظيف، تقوم لجنة مختصة بتعيين أعضاء مجلس الإدارة والموظفين عن طريق الاختبار، لإختيار الأكثر خبرة ومهارة مع المستوى العلمي الذي يخدم تطلعات الشركة.
- **لجنة التدقيق:** تضم الأعضاء المستقلين "الغير تنفيذيين" الذين لديهم خبرة في مجال المحاسبة والتدقيق، بغرض القيام بمختلف مهام إدارة التدقيق الداخلي للسياسات المحاسبية المتبعة، التقارير المالية... إلخ.

1-2-3 لجنة المخاطر: بإعتبار شركات التأمين من أكثر عرضة للمخاطر بسبب الخدمات التي تقدمها وطبيعة نشاطها الغير مستقرة، يتم الاستعانة بهذه اللجنة لضمان اكثر فعالية في تحديد المخاطر التي قد تتعرض لها.

1-2-4 التدقيق الداخلي: هي تلك العملية التي يتم القيام بها من قبل جهات إدارية تنبع من داخل الشركة (قبلي و بلعزوز، 2016، صفحة 325)، أوضحت الباحثتين (عباس و بن عويدة، 2022، صفحة 22) أن للتدقيق الداخلي دور فعال في تحقيق حوكمة على مستوى شركات التأمين تضمن التحلي بالشفافية والنزاهة، وهذا تماشيا مع ما اوصى به المعهد الدولي للتدقيق من خلال دعوة القائمين على هذه المهنة بالسعر لإدماج الحوكمة كأحد أبرز أهدافها.

1-2-5 أصحاب المصلحة: حسب كل من (الدوسري، 2020، صفحة 134) و (طروبيا، 2014، صفحة 97) هم كل شخص له مصلحة مع الشركة مثل المساهمين، الموظفين، العملاء (المؤمن لهم وسماسرة التامين)، الموردين والمجتمع، فمن وجهة نظر (حمدي و فلاق، 2022، صفحة 10) فإن الإطار العام لحوكمة الشركات ينطوي على الإعتراف بحقوق أصحاب المصلحة، والعمل الجاد من أجل توفير قنوات اتصال بينهم وبين الجهات المسؤولة (الإدارية) في الشركة، وفيما يخص شركات التأمين فقد أوضحت دراسة (بلقط و حمانة، 2020، صفحة 53) أنه يجب الأخذ بعين الإعتبار مصالح كل الأطراف خاصة المؤمن لهم كطرف خاص، فيجب أن تضمن شركات التأمين تمثيل كافة الأطراف على مستوى مجلس الإدارة.

1-2-6 الإفصاح والشفافية: أكدت الباحثتين (جوادي و بن عمارة، 2019، صفحة 327) أنه من أجل الوصول الى الأهداف المسطرة من الإفصاح والشفافية بإعتبارهما من المسؤوليات المستمرة لأي شركة، خاصة شركات التأمين يستدعي الأمر توفير قنوات خاصة ورسمية مثل الموقع الالكتروني، ليتم من خلالها توزيع المعلومات مع إمكانية أن يتحصل عليها مستخدميها (المؤمن عليهم) في الوقت الملائم وبتكلفة مناسبة، لتعزيز الثقة والمصداقية في كل ما يتعلق بنشاط التأمين.

1-2-7 التدقيق الخارجي: تعتبر من أهم الآليات التي تعتمد عليها شركات التأمين لإدارة ومواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها، بحيث تتم الاستعانة بمدققين خارجيين يتم إختيارهم وفق أسس صارمة وذلك لأهمية دورهم والمسؤولية التي يتم تكليفهم بها للإطلاع على كافة المعلومات المالية والمحاسبية لتدقيقها، لتقديم تقرير يخدم بالضرورة الصالح العام للشركة وكافة الأطراف ذوي العلاقة، وهذا ما أوضحته الباحثتين (محمدي و أوكبدان، 2024، صفحة 127) في دراستهما.

1-2-8 الخبير الاكتواري: أوضح (بغداد و ضويفي، 2021، صفحة 224) أهمية الخبير الاكتواري واعباره من الآليات الخارجية الهامة في عمل شركات التأمين، التي تم إغفالها من قبل العديد من الباحثين لما لها من دور فعال في إدارة المخاطر التي قد تواجهها عن طريق القيام بدوره الاستشاري. من خلال تقييم الآداء المالي والالتزامات التقنية للشركة، إذ يتم الاعتماد على نتائج تقييمه لاتخاذ القرارات اللازمة لتنظيم أعمال الشركات من قبل مجلس الإدارة.

إن ممارسات وآليات حوكمة الشركات تختلف وفقا لطبيعة نشاط التأمين، من منظور تكوين مجلس الإدارة، وسياساتها في حماية حقوق المساهمين وغيرها من المقومات، لذا يمكن القول أن أي شركة تأمين تقوم بطريقة أو بأخرى بتطبيق مبادئ الحوكمة ضمنيا، مع إحترام القوانين والقواعد المعمول بها في كل دولة. (Bansal & Bansal, 2014, p. 03)

2-1 نحو بناء مؤشر حوكمة الشركات في قطاع التأمين:

من أجل تقديم أسس علمية لبنائه وتحديد طرق قياسه، حاول العديد من الباحثين العمل على هذا الموضوع، من أبرزهم دراسة (Gompers, Ishii, & Metrick, 2003) بحيث تعتبر من أولى الدراسات التي قامت بتقسيم مؤشر الحوكمة الى أبعاد، لتليها دراسة (Balasubramanian, Black, & Khanna, 2009)، (Black, de Carvalho, Khanna, Kim, & Yurtoglu, 2017)، (بن زواي، 2018) ودراسة (Awen & Yahaya, 2024)، فيما يتعلق بخصوصية نشاط التأمين قام كل من (Abdoush, 2017) و (Nsour & Al-Rjoub, 2022) بالتركيز على مؤشر حوكمة شركات التأمين، لتعتبر من الدراسات القليلة إن لم تكون الوحيدة في هذا الجانب، ومن خلال الجدول التالي تم تلخيص أبرز الأبعاد المستخدمة من قبل كل باحث في تحديد مؤشر لحوكمة الشركات:

الجدول (02): أبعاد مؤشر حوكمة الشركات من منظور الدراسات السابقة

المؤلف (ين)	السنة	عينة الدراسة	الدولة	أبعاد مؤشر الحوكمة (مؤشرات فرعية)
دراسات حول مؤشر حوكمة الشركات				
Paul A Gompres; Joy L Ishii; Andrew Metrick,	2003	1500مؤسسة	USA	1) التأخير؛ 2) الحماية؛ 3)التصويت؛ 4)دفاعات الاستحواذ الأخرى؛ 5)قوانين الولاية.
Bala N Balasubramanian; Bernard S Black; Vikramaditya Khanna	2009	269 شركة	الهند	1)هيكل مجلس الإدارة؛ 2)الإفصاح؛ 3)الأطراف ذات المصلحة؛ 4)حقوق المساهمين؛ 5)إجراءات مجلس الإدارة.
Bernard Black; Antonio Gledson de Carvalho; Vikramaditya Khanna; Woochan Kim; Burcin Yurtoglu	2017	77 شركة	البرازيل	1)هيكل مجلس الإدارة؛ 2)الإفصاح؛ 3)إجراءات مجلس الإدارة وهيكل الملكية؛ 4)حقوق الاقلية من المساهمين؛ 5)المعاملات مع الأطراف ذات المصلحة
		199 شركة	الهند	
		539 شركة	كوريا	
		188 شركة	تركيا	
محمد الشريف بن زواي	2018	112 شركة عائلية غير مدرجة	الجزائر	1)إستقلالية مجلس الإدارة؛ 2)إجراءات مجلس الإدارة؛ 3)لجنة التدقيق؛ 4)هيكل الملكية؛ 5)الإفصاح؛ 6) حقوق المساهمين.
Benjamin Iorsue Awen; Onipe Adabenege Yahaya	2024	154 شركة (11 قطاع)	نيجيريا	1)،الملكية المؤسسية؛ 2)إستقلالية مجلس الإدارة؛3)ملكية مجلس الإدارة؛ 4) التنوع الجنسي في مجلس الإدارة؛ 5)حجم لجنة التدقيق؛ 6) كبار المدققين الأربعة.
دراسات حول مؤشر حوكمة شركات التأمين				
Tony Abdoush	2017	67 شركة مدرجة وغير مدرجة	UK	1) تكوين مجلس الإدارة، القيادة والاستقلالية؛ 2)فعالية مجلس الإدارة؛ 3) مسؤولية مجلس الإدارة؛ 4) مكافئة مجلس الإدارة؛ 5) حقوق المساهمين

Maen F Nsour; Samer A. M Al-Rjoub	2022	21 شركة تأمين مدرجة في البورصة	الاردن	1) هيكل مجلس الإدارة؛ 2) إجراءات مجلس الإدارة؛ 3)الإفصاح؛ 4) هيكل الملكية؛ 5) حقوق الأقلية من المساهمين

المصدر: من إعداد الباحثة

أجمع كافة الباحثين على تقسيم مؤشر الحوكمة إلى عدد من المؤشرات (الأبعاد) الفرعية وتخصيص متغيرات محددة لكل مؤشر، حسب خصوصية كل دراسة، وبالرجوع إلى ما تم استعراضه فإن أغلب الدراسات ركزت على آليات حوكمة الشركات كمؤشرات فرعية والتحقق من مدى توفرها في المؤسسة من أجل تحديد المؤشر النهائي، ونفس الطريقة تم العمل بها من قبل الباحثين في تحديد مؤشر حوكمة شركات التأمين، والذي تم تقسيمه إلى 5 مؤشرات فرعية كأقصى حد.

إلا أن ما يمكن التعليق عليه هو أن المؤشرات التي تم بناؤها لشركات التأمين تفتقر إلى أحد الآليات التي تعبر عن خصوصية النشاط فلم يتم إعتماد الخبير الاكتواري كمتغير في أي دراسة علما أنه من الاساسيات الخاصة بشركات التأمين وله دور هام في تجسيد حوكمتها.

من أجل القيام ببناء المؤشر الرئيسي لحوكمة شركات التأمين في الجزائر AICGI تم الإعتماد على عدد من المرجعيات الأساسية للعمل وهي:

- ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، مع التأكيد على خصوصية نشاط التأمين؛
- الموقع الرسمي للمجلس الوطني للتأمين في الجزائر CNA؛
- محاولة إسقاط الدراسات السابقة على البيئة المهنية والقانونية للدولة.
- تحكيم المتغيرات التي تم إعتمادها من قبل أساتذة في التخصص، وكانت أبرز ملاحظاتهم تتلخص:

✓ حذف مايقارب 11 متغير من النموذج الاولي وذلك لصعوبة التحقق منها؛

✓ ضبط بعض المتغيرات من الناحية المفاهيمية واللغوية؛

✓ التركيز على جانب توازن المتغيرات التي يضمها كل مؤشر (من ناحية العدد).

ليتم التوصل في النهاية إلى تحديد 33 متغير يمكن من خلالهم تقييم درجة الحوكمة على مستوى شركات التأمين، علما أن هذه المتغيرات تتوفر لدينا بيانات كافية عليها إلى حد مقبول للعمل عليها، كما تم تحديد سنتي 2020 و2021 كأساس للدراسة، ولأجل وضع المؤشر في شكله النهائي، تم تقسيم المتغيرات المتبناة إلى خمسة مؤشرات فرعية كالتالي:

الجدول (03): المؤشرات الفرعية لمؤشر حوكمة الشركات المطبق على مستوى قطاع التأمين

المؤشر الفرعي	العناصر	المتغيرات
المؤشر الفرعي الأول "هيكل مجلس الإدارة"	**عناصر إستقلالية مجلس الإدارة**	- يضم مجلس الإدارة على الأقل 7 أعضاء؛ - يضم مجلس الإدارة على الأقل 30% من الأعضاء المستقلين؛ - لدى مجلس الإدارة رئيس مستقل عن الرئيس التنفيذي (عدم إزدواجية المهام)؛ - يعين مجلس الإدارة خبير إكتواري واحد على الأقل.
	عناصر لجان مجلس الإدارة	- توجد على مستوى مجلس الإدارة لجنة تدقيق؛ - توجد لجنة مكافآت تابعة لمجلس الإدارة؛ - يضم مجلس الإدارة لجنة تعيينات؛

		- يضم مجلس إدارة الشركة لجنة للمخاطر.
المؤشر الفرعي الثاني "إجراءات مجلس الإدارة"	**عناصر الإجراءات العامة لمجلس الإدارة**	- لدى الشركة قانون داخلي/تنظيم محدد لتسيير وإدارة مجلس الإدارة؛ - يعقد مجلس الإدارة إجتماعات دورية خلال السنة (على الأقل إجتماعين)؛ - يتم على مستوى مجلس الإدارة تعيين المدققين الخارجيين، وأعضاء اللجان التابعة للمجلس؛ - يتم تزويد أعضاء مجلس الإدارة بكافة وثائق جدول الأعمال قبل الاجتماع؛
	عناصر إجراءات لجان مجلس الإدارة	- تمتلك الشركة لوائح داخلية لتنظيم مهام لجنة التدقيق؛ - تتولى لجنة التعيينات مهمة استلام طلبات الترشح لعضوية مجلس الإدارة - تمتلك الشركة نظامًا داخليا لتقدير مكافآت الرئيس التنفيذي وأعضاء مجلس الإدارة؛ - يصدر الخبير الإكتواري تقريرا واحد على الأقل في السنة ويقدم لمجلس الإدارة.
المؤشر الفرعي الثالث "هيكل الملكية"		- هناك أسهم ذات ملكية أجنبية أو خاصة؛ - لدى الشركة أسهم ملك للدولة؛ - الشركة تمتلك حامل أسهم واحد أو اكثر بكتلة تفوق 15% من الأسهم؛ - الشركة تمتلك فئة من الأسهم ذات حقوق التصويت المتعددة.
المؤشر الفرعي الرابع "حقوق المساهمين"		- يحق لكافة المساهمين الإطلاع على السجلات والوثائق التي تحتفظ بها الشركة؛ - هناك ممثل واحد أو أكثر من المساهمين الأقلية لدى مجلس الإدارة؛ - للمساهمين أولوية الإكتتاب في حالة إصدار أي أسهم جديدة؛ - تمتلك الشركة قسم او خلية للتواصل مع المساهمين.
المؤشر الفرعي الخامس "الإفصاح"		- لدى الشركة موقع إلكتروني
	عناصر الإفصاح المالي	- تفصح الشركة عن التقرير السنوي لمجلس الإدارة عبر الموقع الالكتروني للشركة؛ - تفصح الشركة عن بياناتها المالية على الموقع الإلكتروني للشركة؛ - تفصح الشركة عن بياناتها المالية باللغة الفرنسية أو العربية عبر موقعها الالكتروني؛ - تفصح الشركة عن نتائج عملية التدقيق الخارجي لوثائقها.
	عناصر الإفصاح الغير مالي	- تفصح الشركة عن النظام الأساسي الخاص بها عبر الموقع الالكتروني للشركة؛ - تفصح المؤسسة عن أعضاء مجلس الإدارة؛ - تفصح الشركة عن أعضاء اللجان التابعة لمجلس الإدارة؛ - تفصح الشركة عن مواعيد ونتائج الإجتماعات الدورية التي تعقدها.

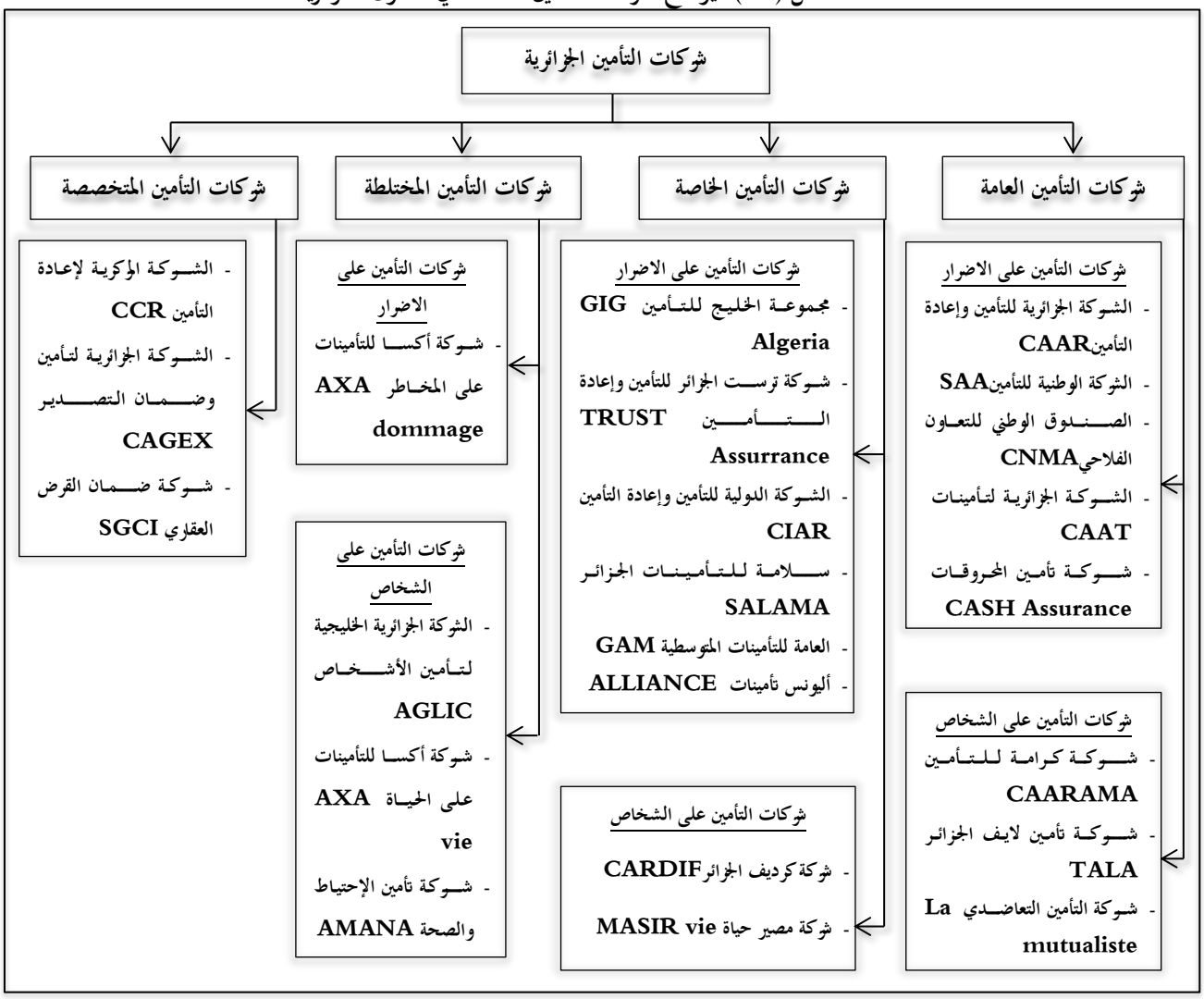
المصدر: من إعداد الباحثة

2- تطبيق نموذج مؤشر حوكمة الشركات على شركات التأمين في الجزائر

يعتبر قطاع التأمين من بين القطاعات التي حظيت بإهتمام السلطات والهيئات التشريعية في الجزائر، وتعود بوادر ممارسة هذا النشاط إلى فترة الاحتلال، لتقوم الجزائر سنة 1966 أي بعد الاستقلال بتأميم هذا القطاع وإيقاف نشاط كافة الشركات ذات التبعية الأجنبية المقدر عددها بقرابة 270 شركة وتحتكر ممارسته، إلى غاية 1995، أين قام المشرع الجزائري بالترخيص للشركات الأجنبية والخاصة بأن تمارس نشاط التأمين في الجزائر بعد حصولها على الإعتماد الممنوح من قبل وزارة المالية، ومن أبرز القوانين التنظيمية لممارسة هذا النشاط تم إصدار القانون رقم 06-04 المؤرخ 20 فيفري 2006 الذي نص فيه المشرع على ضرورة فصل ممارسة الشركات للتأمين ضد الأضرار عن التأمين الشخصي، لتتواصل عملية منح الإعتماد للعديد من شركات التأمين إلى غاية يومنا هذا بمختلف صيغها القانونية. (بوحية، 2015، صفحة 63)، وهذا ما تم اعتباره كأرضية لتطبيق موضوع الدراسة على نشاط التأمين في الجزائر، لأجل حساب مؤشر من شأنه تقييم مدى قابلية شركات التأمين الجزائرية لتبني مفهوم الحوكمة، من خلال التالي:

1-2 شركات التأمين محل الدراسة: من أجل وضع مؤشر حوكمة لشركات التأمين الناشطة في السوق الجزائرية، لابد من إعطاء نظرة عامة حول الشركات التي ستجرى عليها هذه الدراسة، والشكل التالي يوضح أهم هذه الشركات المقدر عددها بـ 23 شركة:

الشكل (01): يوضح شركات التأمين الناشطة في السوق الجزائرية



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على: (عامر، 2022، صفحة 58)، (رحيش و تلخوخ، 2021، صفحة 32)، (Societes D'assurance, 2024)، (NEBBACHE, 2021, p. 116)، (Lezoul, 2023, pp. 616-618)

تم إستبعاد كل من:

- شركات التأمين التكافلي بإعتبارها تخضع لقواعد خاصة (قواعد الشريعة الإسلامية)،
- التعاضدية الجزائرية لتأمين عمال التعليم والثقافة MAATEC التي لم يعد مخولا لها إصدار عقود تأمين نتيجة إنتهاء مدة اعتمادها في 16 ماي 2017. (Societes D'assurance, 2024)

فيما يخص العوائد التي يحققها قطاع التأمين في الجزائر فقد أصدر المجلس الوطني للتأمينات CNA على صفحته الرسمية أن سوق التأمين بجميع أنشطته، وإلى غاية تاريخ 2023/12/31 حقق رقم أعمال قدره 169,6 مليار دج، مقابل

163,9 مليار دج لسنة 2022، أي زيادة بنسبة قدرها 3,5% ، بناءا على الإحصائيات المتحصل عليها يحتل التأمين ضد الأضرار (AD) في السوق الوطنية حصة قدرها 85% من إجمالي العوائد المحققة، يليه التأمين على الأشخاص (الشخصي) (AP) بحصة قدرها 10.4%. أما بالنسبة لنشاط التأمين التكافلي فقد حقق بتاريخ 2023/12/31 رقم أعمال قدره 214,8 مليون دج منها 129,6 مليون دج من "التكافل العام" و85,2 مليون دج من "التكافل العائلي"، ليتم خلال سنة 2023 تسجيل إنجاز أول رقم أعمال في إطار نشاط "إعادة التكافل" بمبلغ 180.5 مليون دج. (Note de conjoncture, 2024, p. 04)

2-2 نتائج قياس مؤشر حوكمة الشركات لقطاع التأمين في الجزائر AICGI

من أجل الخروج بنتائج أكثر واقعية، تم إجراء مسح شامل لكافة المعلومات المرتبطة بالشركات لسنتي 2020 و2021، من خلال ما هو متوفر عبر:

- المواقع الالكترونية الرسمية للشركات أو المواقع التي لها علاقة بها،
- الاخبار والمستجدات المنشورة في مجلات التخصص مثل مجلة أطلس للتأمين ومجلة التأمين العربي،
- الدراسات السابقة التي تطرقت لدراسة حالة إحدى شركات التأمين فيما يخص موضوع الحوكمة.

لإعطاء قيم يمكن قياسها للمتغيرات المدروسة تم منح الرمز "1" في حالة التحقق من المتغير، والرمز "0" إذا لم يتحقق، ليتم التوصل في النهاية الى النتائج التالية:

2-2-1 نتائج المؤشر الفرعي لهيكل مجلس الإدارة: تم تلخيص النتائج المتوصل اليها في الجدول التالي:

الجدول (04): نتائج قياس المؤشر الفرعي لهيكل مجلس الإدارة

الترميز	المتغيرات	العدد /23	المتوسط	ترتيب جزئي	ترتيب كلي
BdIn.1	يضم مجلس الإدارة على الأقل 7 أعضاء	17	73,91%	3	4
BdIn.2	يضم مجلس الإدارة على الأقل 30% من الأعضاء المستقلين	19	82,61%	1	1
BdIn.3	لدى مجلس الإدارة رئيس مستقل عن الرئيس التنفيذي (عدم إزدواجية المهام)	11	47,83%	4	6
BdIn.4	يعين مجلس الإدارة خبير إكتواري واحد على الأقل	19	82,61%	2	2
عناصر إستقلالية مجلس الإدارة		--	**71,74%**	**الأول**	--
BdCm.1	توجد على مستوى مجلس الإدارة لجنة تدقيق	18	78,26%	1	3
BdCm.2	توجد لجنة مكافآت تابعة لمجلس الإدارة	9	39,13%	3	7
BdCm.3	يضم مجلس الإدارة لجنة تعيينات	8	34,78%	4	8
BdCm.4	يضم مجلس إدارة الشركة لجنة للمخاطر	16	69,57%	2	5
عناصر لجان مجلس الإدارة		--	**55,43%**	**الثاني**	--
المؤشر الفرعي هيكل مجلس الإدارة		--	**63,59%**	--	--

المصدر: من إعداد الباحثة

إنطلاقا من النتائج الموضحة في الجدول 04 نلاحظ أن متوسط المؤشر الفرعي لهيكل مجلس الإدارة قد بلغ نسبة 63,59% أي ما يمثل ثلثي قيمته القصوى حيث تظهر النتائج أن متوسط عناصر لجان مجلس الإدارة هي الأضعف بنسبة 55,43% وهذا راجع لكون أغلب الشركات لا تقوم بتكوين أغلب اللجان التابعة لمجلس الإدارة فعلى سبيل المثال هناك 09 شركات من أصل

23 شركة توجد على مستواها لجنة تعيينات، في حين تمتلك 08 شركات لجنة خاصة بالمكافآت، وهي نسبة ضعيفة جدا، أما فيما يتعلق بمتوسط عناصر إستقلالية مجلس الإدارة فقد بلغت 71,74% وهذا ما يدل على أن الشركات تعطي أهمية بالغة لمجلس الإدارة من خلال الحرص على إستقلاليته، إلا أنه يمكن التعقيب على متغير فصل رئاسة مجلس الإدارة عن الإدارة التنفيذية فهناك 11 شركة من أصل 23 لا تقوم بفصل المدير التنفيذي عن مجلس الإدارة، وهذا ما يمكن أن يكون له أثر على القرارات الصادرة عنه.

2-2-2 نتائج المؤشر الفرعي لإجراءات مجلس الإدارة: تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

الجدول (05): نتائج قياس المؤشر الفرعي لمجلس الادارة

الترميز	المتغيرات	العدد /23	المتوسط	ترتيب جزئي	ترتيب كلي
BOPr.1	لدى الشركة قانون داخلي/تنظيم محدد لتسيير وإدارة مجلس الإدارة	20	86,96%	1	2
BOPr.2	يعقد مجلس الإدارة إجتماعات دورية خلال السنة (على الأقل إجتماعين)	17	73,91%	4	6
BOPr.3	يتم على مستوى مجلس الإدارة تعيين المدققين الخارجيين، وأعضاء اللجان	18	78,26%	3	5
BOPr.4	يتم تزويد أعضاء مجلس الإدارة بكافة وثائق جدول الأعمال قبل الاجتماع	19	82,61%	2	3
	عناصر الإجراءات العامة لمجلس الإدارة	--	**80,43%**	**الاول**	--
BCPr.1	تمتلك الشركة لوائح داخلية تنظم مهام لجنة التدقيق	18	78,26%	2	4
BCPr.2	تتولى لجنة التعيينات مهمة استلام طلبات الترشح لعضوية مجلس الإدارة	8	34,78%	4	8
BCPr.3	تمتلك الشركة نظامًا داخليا لتقدير مكافآت الرئيس وأعضاء مجلس الإدارة	10	43,48%	3	7
BCPr.4	يصدر الخبير الإكتواري تقريرا واحد على الأقل في السنة ويقدم لمجلس الادارة	21	91,30%	1	1
	عناصر إجراءات لجان مجلس الإدارة	--	**61,96%**	**الثاني**	--
	المؤشر الفرعي إجراءات مجلس الإدارة	--	**71,20%**	--	--

المصدر: من إعداد الباحثة

يتضح من خلال النتائج المحسوبة في الجدول 05 أن المؤشر الفرعي لإجراءات مجلس الإدارة بلغ متوسطه الاجمالي 71,20%، وقد حظيت عناصر الإجراءات العامة لمجلس الإدارة بمتوسط قدره 80,43%، ويدل ذلك على أن هناك أكثر من 70% من شركات التأمين تلتزم بمختلف هذه الإجراءات خاصة ما تعلق بإحترام القانون الداخلي لمجلس الإدارة، والحرص على عقد إجتماعات دورية للوقوف على كافة المستجدات من خلال إشراك كل ذوي مصلحة في هذا الإجراء، أما فيما يتعلق بمتوسط إجراءات لجان مجلس الإدارة فقد بلغ 61,96% عند مقارنتها بالمتوسط المحسوب لعناصر لجان مجلس الإدارة في المؤشر الفرعي الأول، تم التأكد من أن شركات التأمين التي تمتلك لجنة تدقيق ولجنة تعيينات هي نفسها التي تطبق إجراءات كل منهما، في حين أن الإجراءات الخاصة بوجود نظام لتقدير مكافآت مجلس الإدارة وإجراءات تعيين خبير إكتواري ليس بالضرورة وجود كل من لجنة المكافآت ولجنة المخاطر كي يتم تطبيقهما.

2-2-3 نتائج المؤشر الفرعي لهيكل الملكية: تم تلخيص نتائجه في الجدول التالي:

الجدول (06): نتائج قياس المؤشر الفرعي لهيكل الملكية

الترميز	المتغيرات	العدد /23	المتوسط	الترتيب الكلي
OwSt.1	هناك أسهم ذات ملكية أجنبية أو خاصة	13	56,52%	4
OwSt.2	لدى الشركة أسهم ملك للدولة	15	65,22%	3

OwSt.3	تمتلك الشركة حامل أسهم واحد أو اكثر بكتلة تفوق 15% من الأسهم	18	78,26%	2
OwSt.4	تمتلك الشركة فئة من الأسهم ذات حقوق التصويت المتعددة	19	82,61%	1
المؤشر الفرعي لهيكل الملكية		**--**	**70,65%**	**--**

المصدر: من إعداد الباحثة

توضح النتائج المبينة في الجدول 06 أن المؤشر الفرعي لهيكل الملكية يمثل متوسط قدره 70,65%، أي ما يفوق ثلثي قيمته القصوى، بحيث يعد متغير "امتلاك الشركة لفئة اسهم ذات حقوق تصويت متعددة صاحب" اعلى متوسط، ليليه متغير "امتلاك الشركة حامل أسهم واحد أو اكثر بنسبة تفوق 15% من الأسهم"، كون أغلب الشركات محل الدراسة لديها مالك أو اكثر من أصحاب الأسهم المسيطرة، في حين أن متغير "لدى الشركة أسهم ملك للدولة" ومتغير "وجود أسهم ذات ملكية أجنبية او خاصة" فهما يقتصران على طبيعة الشركة ذات نفسها سواء كانت ملك للدولة أو ملك للخواص وتشتركان في الشركات المختلطة.

2-2-4 نتائج المؤشر الفرعي لحقوق المساهمين: معبر عنها من خلال الجدول التالي:

الجدول (07): قياس المؤشر الفرعي لحقوق المساهمين

الترميز	المتغيرات	العدد /23	المتوسط	الترتيب الكلي
ShRi.1	يحق لكافة المساهمين الإطلاع على السجلات والوثائق التي تحتفظ بها الشركة	21	91,30%	1
ShRi.2	هناك ممثل واحد أو أكثر من المساهمين الأقلية لدى مجلس الإدارة	18	78,26%	3
ShRi.3	للمساهمين أولوية الإكتتاب في حالة إصدار أي أسهم جديدة	12	52,17%	4
ShRi.4	تمتلك الشركة قسم او خلية للتواصل مع المساهمين	19	82,61%	2
المؤشر الفرعي لحقوق المساهمين		**--**	**76,09%**	**--**

المصدر: من إعداد الباحثة

وفق مالنتائج المبينة في الجدول 07 فقد حقق المؤشر الفرعي لحقوق المساهمين نتيجة بمتوسط قدره 76,09% وهذا يدل على أن شركات التأمين تسعى لضمان حقوق المساهمين من خلال منحهم حق الاطلاع على كل ما يتعلق بالشركة، والعمل على تكوين خلية خاصة للتواصل معهم، بالإضافة إلى وجود ممثل واحد او اكثر في مجلس الإدارة من فئة المساهمين الأقلية لأجل تسهيل عملية متابعتهم لممتلكاتهم وحفظ حقوقهم، أما فيما يتعلق بمتغير منح المساهمين أولوية الاكتتاب في حالة إصدار أسهم جديدة فهي وإن كانت تمثل نسبة صغيرة إلا أنها في الواقع نسبة مقبولة جدا كونها تخص شركات التأمين التي تمتلك صيغة شركات أسهم والتي تمثل نسبة 74% من الشركات المعنية بالدراسة.

2-2-5 نتائج المؤشر الفرعي للإفصاح: تم تلخيص نتائجه من خلال الجدول التالي:

الجدول (08): نتائج قياس المؤشر الفرعي للإفصاح

الترميز	المتغيرات	العدد /23	المتوسط	الترتيب الجزئي	الترتيب الكلي
DISi	**لدى الشركة موقع إلكتروني**	**21**	**91,30%**	**الأول**	**1**
FiDi.1	تفصح الشركة عن التقرير السنوي لمجلس الإدارة عبر الموقع الالكتروني للشركة	10	43,48%	3	5

FiDi.2	تفصح الشركة عن بياناتها المالية على الموقع الإلكتروني للشركة	12	52,17%	1	3
FiDi.3	تفصح الشركة عن بياناتها المالية باللغة الفرنسية أو العربية عبر موقعها الالكتروني	12	52,17%	2	4
FiDi.4	تفصح الشركة عن نتائج عملية التدقيق الخارجي لوثائقها	10	43,48%	4	6
	عناصر الإفصاح المالي	**-**	**47,83%**	**الثالث**	**--**
N.FiDi.1	تفصح الشركة عن النظام الأساسي الخاص بها عبر الموقع الالكتروني للشركة	10	43,48%	2	7
N.FiDi.2	تفصح المؤسسة عن أعضاء مجلس الادارة	18	78,26%	1	2
N.FiDi.3	تفصح الشركة عن أعضاء اللجان التابعة لمجلس الادارة	9	39,13%	4	9
N.FiDi.4	تفصح الشركة عن مواعيد ونتائج الإجتماعات الدورية التي تعقدها	10	43,48%	3	8
	عناصر الإفصاح الغير مالي	**-**	**51,09%**	**الثاني**	**--**
	المؤشر الفرعي للإفصاح	**-**	**63,41%**	**--**	**--**

المصدر: من إعداد الباحثة

من النتائج الموضحة في الجدول 08 حقق المؤشر الفرعي للإفصاح متوسط قدره 63,41%، بحيث حقق المتغير الخاص "بامتلاك الشركة لموقع الكتروني خاص بها" متوسط قدره 91,30%، فهناك 21 شركة تمتلك موقع رسمي نشط ومفعل، الا ان هذا لم ينعكس بالإيجاب على متوسط عناصر الإفصاح المالي المقدر بنسبة 47,83% وهذا ما يدل على أن اغلب شركات التامين متحفظة فيما يخص جانب الإفصاح عن بياناتها وتقاريرها المالية، وفيما يتعلق بمتوسط عناصر الإفصاح الغير مالي المقدر فقد تم تحقيق نسبة 51,09% وهي أيضا تدل على أن هناك تحفظ في جانب الإفصاح الخاص بكل ماله علاقة بالهيئات الإدارية التابعة لمجلس الإدارة.

2-2-6 نتائج المؤشر الكلي لحوكمة شركات التأمين في الجزائر: إنطلاقا من النتائج المحسوبة للمؤشرات الفرعية، تم قياس المؤشر الكلي للحوكمة وفق ماهو موضح في الجدول التالي:

الجدول (09): نتائج قياس مؤشر حوكمة شركات التأمين في الجزائر AICGI

الرقم	المؤشرات الفرعية	المتوسط	الترتيب الكلي
المؤشر ف الأول	المؤشر الفرعي هيكل مجلس الإدارة	63,59%	4
المؤشر ف الثاني	المؤشر الفرعي إجراءات مجلس الإدارة	71,20%	2
المؤشر ف الثالث	المؤشر الفرعي لهيكل الملكية	70,65%	3
المؤشر ف الرابع	المؤشر الفرعي لحقوق المساهمين	76,09%	1
المؤشر ف الخامس	المؤشر الفرعي للإفصاح	63,41%	5
مؤشر حوكمة شركات قطاع التامين في الجزائر AICGI		**68,99%**	**--**

المصدر: من إعداد الباحثة

من النتائج الموضحة في الجدول 09 نلاحظ أن متوسط المؤشر العام لحوكمة شركات قطاع التأمين في الجزائر يساوي 68,99%، بالتالي يمكن القول ان AICGI حقق ثلثي القيمة القصوى للمؤشر، والتي تدل على ان هناك بوادر حوكمة جيدة لشركات التامين الناشطة في السوق الجزائر، ومن حيث ترتيب المؤشرات الفرعية المكونة له نلاحظ ان المؤشر الفرعي لهيكل مجلس الإدارة يمثل رابع مؤشر من بين المؤشرات الفرعية التي تم قياسها بمتوسط قدره

63,59%، في حين أن المؤشـــر الفرعي لإجراءات مجلس الإدارة بمتوســـط قدره 71,20%، الذي يعد ثاني أعلى مؤشـر فرعي مكون لمؤشـر حوكمة الشـركات، أما بالنسـبة للمؤشـر الفرعي الخاص بهيكل الملكية فهو يعد ثالث أعلى متوسط حيث ترتيب مؤشرات الحوكمة بمتوسط قدره 70,65%، في حين أن نتيجة المؤشر الفرعي لحقوق المساهمين فهي تمثل أعلى متوسط 76,09% من بين المؤشرات الفرعية، أما فيما يخص متوسط المؤشر الفرعي للإفصاح الذي بلغ نسبة قدرها 63,41% يعد أخر مؤشر فرعي من حيث الترتيب.

2-3 نتائج قياس سمات حوكمة شركات التأمين محل الدراسة

بعد تحديد المؤشـر الرئيسـي لحوكمة الشـركات في قطاع التأمين، وبالاعتماد على نفس القيم المحسـوبة تم في هذه الجزئية حسـاب مدى تحلي الشـركات محل الدراسـة بالمتغيرات اللازمة للحوكمة لكل شـركة على حدى، ولتقدير هذه النسـبة تم الاعتماد على حسـاب متوسـط المتغيرات المحسـوبة ذات رمز 1من إجمالي المتغيرات الخاصـة بكل شـركة، ليتم التوصـل الى النتائج المبينة من خلال الجدول التالي:

الجدول (10): يوضح نتائج الحوكمة الخاصة بالشركات محل الدراسة

الرقم	الشركة محل الدراسة	عددالمتغيرات/33	%المتوسط	التعليق	الترتيب الجزئي
شركات تابعة للدولة					
1	الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR	25	75,76%	حوكمة جيدة	3
2	الشركة الوطنية للتأمين SAA	24	72,73%	حوكمة جيدة	5
3	الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA	26	78,79%	حوكمة جيدة	2
4	الشركة الجزائرية لتأمينات CAAT	27	81,82%	حوكمة جيدة	1
5	شركة تأمين المحروقات CASH Assurance	25	75,76%	حوكمة جيدة	4
6	شركة كرامة للتأمين CAARAMA	21	63,64%	حوكمة ضعيفة	7
7	شركة تامين لايف الجزائر TALA	20	60,61%	حوكمة ضعيفة	8
8	شركة التامين التعاضدي La mutualiste	16	48,48%	حوكمة ضعيفة	10
9	الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR	22	66,67%	حوكمة ضعيفة	6
10	شركة ضمان القرض العقاري SGCI	19	57,58%	حوكمة ضعيفة	9
متوسط حوكمة الشركات التابعة للدولة		**--**	**68,18%**	**حوكمة ضعيفة**	**--**
شركات تأمين خاصة أو أجنبية					
11	مجموعة الخليج للتأمين GIG Algeria	18	54,55%	حوكمة ضعيفة	7
12	ترست الجزائر للتأمين وإعادة التأمينTRUST Assurrance	17	51,52%	حوكمة ضعيفة	9
13	الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين CIAR	19	57,58%	حوكمة ضعيفة	6
14	سلامة للتأمينات الجزائر SALAMA	23	69,70%	حوكمة ضعيفة	3
15	العامة للتأمينات المتوسطية GAM	24	72,73%	حوكمة جيدة	2
16	أليونس تأمينات ALLIANCE	27	81,82%	حوكمة جيدة	1
17	شركة كرديف الجزائرCARDIF	18	54,55%	حوكمة ضعيفة	8
18	شركة مصير حياة MASIR vie	22	66,67%	حوكمة ضعيفة	4

19	الشركة الجزائرية لتأمين وضمان التصدير CAGEX	20	60,61%	حوكمة ضعيفة	5
متوسط حوكمة الشركات الخاصة او الأجنبية		**--**	**63,30%**	**حوكمة ضعيفة**	**--**
شركات تأمين مختلطة					
20	شركة أكسا للتامينات على المخاطر AXA dommage	19	57,58%	حوكمة ضعيفة	3
21	الشركة الجزائرية الخليجية لتأمين الأشخاص AGLIC	23	69.70%	حوكمة ضعيفة	1
22	شركة أكسا للتأمينات على الحياة AXA vie	19	57,58%	حوكمة ضعيفة	4
23	شركة تأمين الإحتياط والصحة AMANA	21	63,64%	حوكمة ضعيفة	2
متوسط حوكمة الشركات المختلطة		**--**	**62,13%**	**حوكمة ضعيفة**	**--**

- **حوكمة جيدة: أكثر من أو يساوي 70%.**
- **حوكمة ضعيفة: أقل من 70 %.**

المصدر: من إعداد الباحثة

النتائج الموضحة في الجدول 10 تبين أن كل من شركة CAAT و ALLIANCE تمكنتا من تحقيق أعلى متوسط محسوب وقدره 81,82% من خلال تحقق 27 متغير من أصل إجمالي 33 متغير وهذا ما يبرز إلتزامهما بمبادئ حوكمة تخدم بالدرجة الأولى مصالح المساهمين، وكل ذوي العلاقة، في حين حققت شركة CNMA حوكمة جيدة بمتوسط قدره 78,79 % وهو معدل جيد مقارنتا بأعلى معدل، فقد توفر في الشركة 26 متغير "سمة" من أصل 33، في حين أن أقل نسبة محققة كانت من نصيب شركة La mutualiste بمتوسط قدره 48,48 % بأصل 16 متغير أي أقل من النصف وهذا إن دل على شيء فهو يدل على ضعف كبير في تحقيق سمات الحوكمة مقارنتا بباقي الشركات الناشطة في القطاع.

كما يمكن القول أن الشركات التابعة للدولة هي صاحبة احسن تقدير مقارنة بالشركات الخاصة أو ذات الملكية المختلطة، فقد بلغ عدد الشركات ذات الحوكمة الجيدة 5 شركات تابعة للدولة من أصل 10 شركات (مع دمج كل من شركتي CCR وSGCI للاجمالي بإعتبارهما تابعتين للدولة) أي ما يقدر بنسبة 50% وهذا ما يؤكد أن اشراف الدولة من شأنه الرفع من درجة الحوكمة كونها تحرص على تطبيق القوانين المتعلقة بها، في حين أن الشركات الخاصة قد حظيت بشركتين من أصل 8 شركات بحوكمة جيدة أي بنسبة 25% وهي نسبة منخفضة مقارنتا بما هو متوقع، أما الشركات المختلطة فلم تحظى أي شركة بدرجة حوكمة جيدة وهذا ما يدل على أن هناك نقائص يجب تداركها في هذا النوع من الشركات.

الخاتمة:

نظرا لخصوصية نشاط التأمين من ناحية متطلبات الحوكمة إستدعى الأمر القيام بوضع مجموعة من المبادئ التي من شأنها أن تضمن تحقيق نتائج جيدة ليس فقط من ناحية الخدمات المقدمة ولكن على مستوى الإلتزام باللوائح والقوانين الصادرة عن الهيئات المعنية، لمجابهة المخاطر الاقتصادية والمالية التي قد تتعرض لها، وهذا ما ألقي بزمام المسؤولية على عاتق مجلس الادارة، فهمن جهة لابد من تطوير خدماتهم بما يتماشي مع متطلبات المؤمن لهم، ومن جهة ضمان درجة عالية من الرقابة، وفي إطار العمل على

معالجة إشكالية الدراسة المتمثلة في تحديد المتغيرات الأساسية التي يمكن من خلالها بناء وقياس مؤشر حوكمة شركات التأمين في الجزائر، وإنطلاقا مما تم إستعراضه في هذه الدراسة توصلنا إلى جملة من النتائج وهي:

- الحوكمة نظام متكامل يمكن من خلاله أن تمارس الإدارة بطريقة جيدة، بالاعتماد على مجموعة من الآليات والقواعد، بهدف العمل على تنظيم العلاقات بين كل من مجلس الإدارة، المديرين، المساهمين وأصحاب المصلحة؛
- للحوكمة دور مهم في مكافحة الفساد المالي والإداري، ومعالجة كافة الاثار التي قد تترتب عنهما، شرط ان تكون هناك مجموعة من القواعد واللوائح التنظيمية للعمل عليها؛
- التأمين هو نشاط تقوم به مجموعة من الشركات بغرض توفير قدر من الأمان النفسي، بموجب عقد تامين يترتب عليه أن يقوم المؤمن له بدفع أقساط للمؤمن ويتعهد هذا الأخير بدفع تعويض في حالة تحقق الخطر المحتمل.
- شركات التامين ونظرا لخصوصية نشاطها معرضة لعدة مخاطر من شأنها ان تؤثر على وضعيتها المالية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها
- حوكمة الشركات في الجزائر تعتبر من بين المواضيع التي لاقت إهتماما واسعا من قبل المشرع، والهيئات البحثية، إلا أنها لازلت تفتقر لإطار قانوني تنظيمي، ذو طابع الزامي؛
- حضي نشاط التامين في الجزائر بإهتمام الهيئات والمنظمات القائمة عليه، من خلال العمل على تنويع خدماته، ومنح الاعتماد لعدد معتبر من الشركات لممارسته؛
- لا يوجد على مستوى شركات التامين في الجزائر لوائح لتحديد آليات الحوكمة اللازمة، على الرغم من وجود أرضية تنظيمية كفيلة بأن يتم تطبيقها وإتباعها؛
- من الصعوبة بما كان أن يتم قياس مؤشر حوكمة الشركات في البيئة الجزائرية لقطاع التامين نظرا لصعوبة رصد أغلب المتغيرات موضوع الدراسة؛
- تقسيم متغيرات المؤشر الرئيسي AICGI على مؤشرات فرعية سهل عملية القياس، كي لا يكون هناك خلط في النتائج وتفيسرها.

من ابرز التوصيات التي تم الخروج بها في هذه الدراسة نجد أن:

- للحوكمة دور مهم في مكافحة الفساد المالي والإداري، لذا اصبح من الضروري العمل على وضع إطار قانوني منظم لحوكمة الشركات، مع ضمان خصوصية كل قطاع،
- تسهيل إجراءات إدراج شركات التامين في البورصة وحثهم على هذا، لما لها من دور بالغ في تحقيق سمات الحوكمة الجيدة للشركات، والرفع من قيمة الشركات بما يتماشى وتطلعات القائمين على قطاع التأمين، فشركة ALLIANCE هي الشركة الوحيدة المدرجة، وتعد من الشركات الخاصة التي حققت أعلى متوسط محسوب بدرجة جيدة،
- العمل على وضع مقاييس من قبل هيئات مختصة، يمكن اعتمادها لأجل قياس درجة الحوكمة على مستوى مختلف شركات التأمين لما لها من دور هام في هذا النشاط.

المصادر والمراجع:

Nsour, M. F., & Al-Rjoub, S. A. (2022). Building a corporate governance index (JCGI) for an emerging market: case of Jordan. *International Journal of Disclosure and Governance, 19*, 232–248.

Note de conjoncture. (2024, Mars 26). Consulté le juillet 12, 2024, sur Conseil National des Assurances: https://cna.dz/wp-content/uploads/2024/03/NC-T4-2023.pdf

Societes D'assurance. (2024). Consulté le Juillet 07, 2024, sur Conseil National des Assurances (CNA): https://cna.dz/acteur/societes-dassurance/

Abdoush, T. (2017). Corporate Governance, Firm Performance and Efficiency: Three Empirical Analyses of the UK Insurance Industry. *Thesis for the degree of Doctor of Philosophy*, 1- 232. FACULTY OF BUSINESS, LAW AND ART, United Kingdom: UNIVERSITY OF SOUTHAMPTON.

Awen, B. I., & Yahaya, O. A. (2024). Building a corporate governance index for an emerging market ESG performance. *University of Auckland Business Review, 27*(02), 81-117.

Balasubramanian, B., Black, B., & Khanna, V. (2009). Firm-level Corporate Governance in Emerging Markets: A Case Study of India. *ECGI Working Paper Series in Law(119)*. European Corporate Governance Institute, USA: University of Texas.

Bansal, B., & Bansal, A. (2014). Corporate Governance and Risk Management in Insurance Sector: A review of literature. *International Journal of Scientific and Research Publications, 04*(10), 1-3.

Black, B., de Carvalho, A. G., Khanna, V., Kim, W., & Yurtoglu, B. (2017). Corporate governance indices and construct validity. *Corporate Governance: An International Review "SPECIAL ISSUE ARTICLE", 25*(06), 397-410.

Ertuğrul, A. (2023). Investigation of the Relationship between Corporate Governance and Capital Structure in Insurance Companies with Panel Regression Analysis. *Journal of BRSA Banking and Financial Markets, 17*(01), 107-130.

Fekadu, G. W. (2015). CORPORATE GOVERNANCE ON FINANCIAL PERFORMANCE OF INSURANCE INDUSTRY. *Corporate Ownership & Control, 13*(01), 1201-1209.

Gompers, P., Ishii, J., & Metrick, A. (2003). CORPORATE GOVERNANCEAND EQUITY PRICES. *Quarterly Journal of Economics, 118*(01), 107-155.

Lezoul, M. (2023). Vers une Réforme du secteur des assurances en Algérie Situation actuelle et nouvelle alternative. *Journal of El-Maqrizi for Economic and Financial Studies, 07*(01), 610-629.

Maharjan, R. (2019). Corporate Governance and Financial Performance of Insurance Companies in Nepal. *International Research Journal of Management Science, 04*(01), 99-117.

Najjar, N. (2012). The Impact of Corporate Governance on the Insurance Firm's Performance in Bahrain. *International Journal of Learning & Development, 02*(02), 01-17.

NEBBACHE, S. (2021). État des lieux du secteur algérien des assurances à l'ère de la pandémie covid-19. *International Journal of Economic Performance, 04*(03), 105-123.

Njegomir, V., & Tepavac, R. (2014). Corporate Governance in Insurance Companies. *Management: Journal of Sustainable Business and Management Solutions in Emerging Economies, 19*(71), 71-95.

Tipurić, D., Dvorski, K., & Delić, M. (2014). Measuring the Quality of Corporate Governance – A Review of Corporate Governance Indices. *EUROPEAN JOURNAL OF ECONOMICS AND MANAGEMENT, 01*(01), 234-251.

Tornyeva, K., & Wereko, T. (2012). Corporate Governance and Firm Performance: Evidence from the Insurance Sector of Ghana. *European Journal of Business and Management, 04*(03), 95-113.

Yensu, J., Osei, Y., & Atuilik, D. (2017). Corporate Governance Structure and Insurance Companies' Performance in Ghana. *Research Journal of Finance and Accounting, 08*(04), 32-48.

أسامة عامر. (2022). تقييم واقع صناعة التأمين في الجزائر. *المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، 12*(01)، 45-61.

الأميرة نزيهة بايس، ولطيفة كلاخي. (2023). إسهامات التدقيق الداخلي في تحسين حوكمة شركات التأمين الجزائرية: (دراسة ميدانية في مجموعة شركات التأمين بالمديريات العامة في الجزائر العاصمة). *مجلة الإقتصاد والمالية (JEF)، 09*(01)، 152-171.

الياس بدوي، وسميرة جوادي. (2020). قياس تاثير حوكمة الشركات على الأداء المالي لشركات التامين التكافلي بإستخدام مؤشر ROA -بالتطبيق على عينة من شـركات التأمين التكافلي العاملة في العالم العربي-. *مجلة أبحاث اقتصـادية وإدارية، 14*(02)، 101-120.

أمحمد بغداد، وحمزة ضويفي. (2021). دور الخبير الاكتواري في تعزيز الحوكمة في شركات التأمين -دراسة ميدانية على عينة من مؤسسات التامين-. *مجلة العلوم التجارية، 20*(03)، 219-238.

أميرة أحسن بلقط، وكمال محمد العربي حمانة. (2020). أثر حوكمة الشركات على تحقيق المسؤولية الاجتماعية في قطاع التأمين الجزائري: حالة شركات التأمين SAA, CAAR, CAAT. *مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية، 05*(13)، 48-64.

حورية حميدوش. (2018). دور التدقيق الداخلي في تفعيل الحوكمة بشركات التأمين. *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، 09*(01)، 7-19.

رشيدة جقيدل، ونوال بن عمارة. (2019). واقع ممارسات حوكمة الشركات في شركات التامين العاملة بالجزائر (دراسة ميدانية لعينة من الشركات). *مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 19*(01)، 301-316.

زبيدة سمرود، وجمال الدين سحنون. (2021). مدى تطبيق حوكمة الشركات ودورها في تحسين الأداء المالي باستعمال مؤشرات نسب السيولة- دراسة حالة مؤسسة سوكوتيد خلال الفترة (2017-2020) - وحدة يسر-. *التكامل الاقتصادي، 09*(02)، 475-494. https://asjp.cerist.dz/en/article/160793

زهرة عباس، ونجوى بن عويدة. (2022). التدقيق الداخلي كأحد اهم الآليات الداخلية لتجسيد مبادئ حوكمة الشركات. *مجلة بحوث متقدمة في الاقتصاد واستراتيجيات الأعمال، 03*(01)، 05-36.

سعاد محمدي، وسناء أوكبدان. (2024). قياس اثر تطبيق مبادئ حوكمة شركات التأمين على جودة التقارير المالية. *مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، 11*(01)، 122-146.

سعيدة رحيش، وسعيدة تلخوخ. (2021). التنبؤ بالفشل المالي في شركات التامين الجزائرية -دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT-. *مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية، 05*(01)، 25-38.

سميرة جوادي، ونوال بن عمارة. (2019). مدى إلتزام شركات التأمين بتطبيق قواعد الإفصاح والشفافية لإرساء مبادئ الحوكمة -بالتطبيق على عينة من شركات التأمين الجزائرية-. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 06*(03)، 321-340.

سند سعيد الدوسري. (2020). دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين في المملكة العربية السعودية -بحث تطبيقي على الشركة التعاونية للتامين في مدينة الرياض-. *المجلة العلمية-كلية التجارة-جامعة اسيوط*(70)، 129-148.

فيصل عطة. (2021). الافصاح عن المعلومات المحاسبية كآلية لتفعيل حوكمة الشركات. *مجلة دراسات مالية، محاسبية وجبائية، 01*(01)، 32-50.

كفية شنافي. (2015). آليات ومبادئ الحوكمة في شركات التأمين -دراسة مقارنة بين الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التامين (CAAR) وشركة(AXA) للتأمين-. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*(45)، 331-362.

محمد الشـريف بن زواي. (2018). الشـركات العائلية وتكاليف آليات الحوكمة: دراسـة مبنية على التحليل التمييزي لعينة من الشـركات الجزائرية. *مجلة المالية وحوكمة الشركات، 02*(01)، 51-71.

معمر حمدي، وصليحة فلاق. (2022). تشخيص نظام حوكمة شركات التامين في الجزائر دراسة حالة شركة سلامة للتأمين. *مجلة الإقتصاد والتنمية، 10*(01)، 06-20.

نبيل قبلي، وبن علي بلعزوز. (2016). حوكمة شـركات التأمين في ظل القواعد الاحترازية لشـركات التأمين (solabilitéii). *التكامل الإقتصادي، 04*(03)، 315-330. https://asjp.cerist.dz/en/article/75791

ندير طرويبا. (2014). تجارب دولية لإرساء مبادئ حوكمة الشركات كآلية لمحاربة الفساد الاقتصادي (بين إلزامية المرحلة واحتشام المحاولة). *التكامل الإقتصادي، 02*(04)، 86-113. https://asjp.cerist.dz/en/article/148459

نور الدين سنجاق الدين. (2022). واقع تطبيق أسس الحوكمة الخاصة بقطاع التأمين بالتطبيق على شركات التأمين الجزائرية. *مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، 05*(01)، 1255-1275.

وسـيلة بوحية. (2015). القواعد المنظمة لعمل شـركات التأمين وآليات الرقابة عليها في القانون الجزائري. *مجلة الدراسـات القانونية، 01*(01)، 61-75.

وليد قرونقة، وسميرة جوادي. (2023). التطبيق الفعال للحوكمة في شـركات التامين التكافلي واثرها على الأداء. *مجلة المنتدى للدراسـات والابحاث الاقتصادية، 07*(01)، 72-87.